S/2018/379

الأمم المتحدة



Distr.: General
23 April 2018
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أشير إلى قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، التي أنشأها مجلس الأمن في قراره ١٩٩٠ (٢٠١١)، وإلى القرار ٢٤١١ (٢٠١٨) المتعلق بتمديد تعديل ولاية القوة الأمنية حتى ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٨، على النحو المنصوص عليه في القرارين ٢٠٢٤ (٢٠١١) و ٢٠٧٥ (٢٠١٢).

وقد أعرب معالي السيد موسى فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، في رسالته المؤرخة ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٨ (انظر المرفق)، عن دعمه للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها فيما يتعلق بالفقرة ٩ من قرار مجلس الأمن ٢٣٨٦ (٢٠١٧). وطلب أيضا أن تعمم رسالته على مجلس الأمن للعلم واتخاذ إجراء بشأنها، حسب الاقتضاء.

وأرجو ممتنا بالتالي إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) أنطونيو **غوتيريش**



18-06433 (A) 270418 010518



المرفق

أكتب إليكم فيما يتعلق بالجهود التي تبذلها الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. وقد حققت الآلية منذ بدء تشغيلها في عام ٢٠١٣ إنجازات ملحوظة في تقديم الدعم إلى السودان وجنوب السودان في رصد المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح. وفي هذا السياق، أود أن أعرب عن تقديري لمجلس الأمن على الدعم الثابت الذي قدمته قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي حتى الآن، الأمر الذي هيأ بيئة مؤاتية تتيح للآلية تنفيذ ولايتها.

وأود أن أشير إلى الفقرة ٩ من قرار مجلس الأمن ٢٣٨٦ (٢٠١٧) بشأن ولاية القوة الأمنية المؤقتة لأبيي، الذي حُدّد فيه أن دعم الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها سوف يتوقف إذا لم يلتزم كلا الطرفين بالتدابير المحددة في موعد أقصاه ١٥ آذار/مارس ٢٠١٨. وقد أحطنا علما على النحو الواجب بالطلبات المحدّدة التي قدمها المجلس، وهي:

(أ) تيسير حرية التنقل الكاملة للدوريات الجوية والبرية التابعة للقوة الأمنية المؤقتة، لتشمل الهبوط داخل المنطقة الآمنة المنزوعة السلاح، من خلال الموافقة على الطلعات الجوية بنسبة ١٠٠ في المائة في غضون فترة لا تتجاوز ٧٢ ساعة بعد تسليم الطلبات؛

(ب) افتتاح المرحلة الأولى من ممرات العبور الحدودية؛

(ج) عقد اجتماع واحد على الأقل لاستئناف مباحثات تعليم الحدود، بما في ذلك المفاوضات بشأن المناطق المتنازع عليها في إطار الاتفاقات المبرمة؛

(د) تنشيط اللجنة الفنية المخصصة المعنية بالحدود لـ ”منطقة الأربعة عشر ميلا“؛

(هـ) تيسير تشغيل مواقع الأفرقة الأربعة التابعة للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها؛

(و) عقد اجتماعين على الأقل للآلية السياسية والأمنية المشتركة لحل هذه المسائل.

ووفقا لهذه الأحكام، بذل الاتحاد الأفريقي، لا سيما من خلال فريقه الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، جهودا مطردة للمساعدة في التغلب على التحديات المطروحة والوفاء بالمتطلبات التي حددها مجلس الأمن. وفي الاتحاد الأفريقي، نعتقد اعتقادا راسخا أن تقدما كبيرا وملموسا أحرز لتلبية هذه المتطلبات. ويسرني أن أشير إلى التوصية الواردة في تقريركم الصادر مؤخرا عن القوة الأمنية المؤقتة لأبيي (S/2018/293) التي تدعو مجلس الأمن إلى أن يعترف بما بذله السودان وجنوب السودان من جهود واتخذاه من خطوات هامة على صعيد حدودهما وأن يواصل بالتالي تقديم الدعم للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها.

وكما أشرت في رسالتي المؤرخة ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، سيؤدي أي وقف للدعم المقدم إلى الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها إلى المجازفة بخسارة هذا التقدم وإشعال فتيل التوتر في بيئة مضطربة أصلا. ويمكن أن يؤدي هذا، بدوره، إلى تردّي الحالة الإنسانية، بما في ذلك في منطقة أبيي، التي أصبحت منطقة عبور ولجوءٍ للفارين من العنف في جنوب السودان.

ومنذ اتخاذ القرار ٢٣٨٦ (٢٠١٧)، أحرزت الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها تقدما كبيرا. وعقد فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ دورتين استثنائيتين للآلية السياسية

والأمنية المشتركة في أديس أبابا، في ٤ شباط/فبراير و ٥ آذار/مارس ٢٠١٨. ومن المقرر عقد الدورة المقبلة في نيسان/أبريل ٢٠١٨. وفي ٢٧ شباط/فبراير، عقد الاجتماع السابع للجنة الأمنية المشتركة، التي تتألف من رئيسي جهازي الاستخبارات العسكرية للسودان وجنوب السودان، في جوبا.

وركزت هذه الاجتماعات على مسائل من قبيل نقل القوات إلى خارج المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح، وتشغيل مواقع الأفرقة، ونقاط المعابر الحدودية، وتعليم خط الوسط للمنطقة، وتفعيل اللجنة الفنية المخصصة المعنية بالحدود لـ ''منطقة الأربعة عشر ميلا'' وعلى البلاغات الواردة بشأن وجود قوات مجهولة الهوية في تسعة مواقع شمال المنطقة. وأقرّت اللجنة الأمنية المشتركة بإحراز تقدم فيما يتعلق بانسحاب القوات من المنطقة. ودعت إلى إنشاء لجنة مشتركة، بمشاركة الفريق الفني لبرنامج الحدود التابع للاتحاد الأفريقي، من أجل العمل مع القوة الأمنية المؤقتة لأبيي في التحقق من نقل الجيشين من المنطقة في غضون ١٥ يوما، وأوصت بأن تعجل الآلية السياسية والأمنية المشتركة بعملية تحديد الإحداثيات الدقيقة لنقاط العبور الحدودية مع الفريق الفني.

وأود أن أسلط الضوء على الخطوات التالية التي اتخذت خلال الأشهر الأخيرة:

(أ) من أجل تيسير حرية التنقل الكاملة للدوريات الجوية والبرية التابعة للقوة الأمنية المؤقتة لأبيي، قرّر كلا الطرفين منح إذن دائم لجميع دوريات الرصد والتحقق البرية، وكذلك لهبوط طائرات الهليكوبتر داخل المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح؛

(ب) حدّدت ممرات العبور الحدودية المقرر فتحها في المرحلة الأولى في اجتماع دعت إليه اللجنة الفنية المشتركة المعنية بممرات العبور الحدودية، التي تتألف من خبراء فنيين من كلا الجانبين، وعقد في الخرطوم في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٨ بحضور الفريق الفني لبرنامج الحدود التابع للاتحاد الأفريقي. وحتى الآن، أنجز الفريق الفني المرحلة الأولى من عملية وضع العلامات الحدودية من خلال تعليم ٣ من نقاط العبور الـ ١٠ على امتداد ممرات المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح، تمشياً مع التوجيهات الصادرة عن فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ والآلية السياسية والأمنية المشتركة. والهدف الرئيسي من عملية وضع العلامات الحدودية هو إصدار قرار فني قطعي بشأن موقع خط الوسط على الأرض للمنطقة، من أجل تمكين الطرفين من سحب قواتهما الموجودة ضمن المنطقة وتيسير حرية تنقل الأشخاص والتجارة الرسمية بين البلدين. وسيساعد الإنجاز المبكر لهذه العملية أيضا في معالجة حالات سوء الفهم المتعلقة بأماكن بعض مواقع الأفرقة؛

(ج) اجتمعت لجنة الحدود المشتركة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ لأول مرة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، في حين أن اللجنة المشتركة لتعليم الحدود اجتمعت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧؛

(د) عُقد أول اجتماع للجنة الفنية المخصصة المعنية بالحدود لـ ''منطقة الأربعة عشر ميلا''، بتيسير من القوة الأمنية المؤقتة لأبيي، في ٢٧ شباط/فبراير في قوك ماشار. وحضر الاجتماع ممثلو الطرفين، جنبا إلى جنب مع الأعضاء في القوة الأمنية المؤقتة لأبيي، حيث وضعوا مشروع اختصاصات اللجنة التي أقرتها الآلية السياسية والأمنية المشتركة في ٥ آذار/مارس؛

(هـ) حُدّد موقعان من أصل مواقع الأفرقة الأربعة. بيد أن التقدم المحرز في هذا الصدد كان محدودا بسبب الخلافات بين المجتمعات المحلية بشأن أماكن مواقع الأفرقة المقترحة وصعوبة الوصول. وفي

ضـــوء ذلك، اجتمعت اللجنة الأمنية المشـــتركة في الخرطوم في ٣١ آذار/مارس، وقامت، في جملة أمور، بتجديد التزام البلدين بتيسـير تحديد مواقع الأفرقة وأوصـت بأن تعجل الآلية السـياسـية والأمنية المشـتركة بتحديد علامات خط الوسط للمنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح.

وأود أن أضيف أن لجنة الرقابة المشتركة في أبيي والزعماء التقليديين لقبيلتي دينكا نقوك والمسيرية اجتمعوا أيضا في أديس أبابا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. واتفق الزعماء التقليديون على تعزيز الجهود المبذولة للتشـــجيع على إقامة حوار بين القبائل. وثمة خطط جارية لعقد اجتماعهم المقبل في منطقة أبيي في أيار/مايو ٢٠١٨. ويشـهد عقد الاجتماع في أبيي على الاسـتقرار الذي تحقق من خلال الجهود التي تبذلها القوة الأمنية المؤقتة لأبيي والآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها.

وأود أن أثني على حكومة السـوودان وحكومة جنوب السـوودان على ما أبدتاه من التزام وإرادة سياسية من خلال توسيع نطاق التعاون اللازم ليشـمل الآلية المشـتركة لرصـد الحدود والتحقق منها على وجه الخصـــوص والقوة الأمنية المؤقتة لأبيي بوجه عام. وتشـــجع الأجواء الإيجابية التي عززتها هاتان المؤسستان الطرفين على المشاركة بصورة أكثر إيجابية في تنفيذ مختلف الاتفاقات التي وقعاها، بما في ذلك المصفوفة الأمنية المؤرخة ٨ آذار/مارس ٢٠١٣، مع تحديد جدول زمني لكل إجراء.

وفي الواقع، أسهمت الجهود المنسقة التي تبذلها الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها والقوة الأمنية المؤقتة لأبيي إسهاما كبيرا نحو تحقيق رؤيتنا المشتركة المتمثلة في أن يعيش السودان وجنوب السودان جنبا إلى جنب في سلام وحسن جوار. وفي الوقت نفسه، من الواضح أن تحقيق هذه الرؤية لا يمكن أن يكون كاملا من دون تعيين وتعليم الحدود المشـتركة بين البلدين بصـورة تامة. وفي هذا الصـدد، يتعيّن أن يواصـل الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والمجتمع الدولي عموما العمل لضـمان أن تصبح هذه الرؤية حقيقة واقعة.

ويبقي مجلس السـلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والمفوضـية الحالة بين البلدين قيد نظرهما، وذلك من خلال فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ. وسيجري إطلاع مجلس الأمن على جهودنا بانتظام.

وأنا على قناعة بالتالي أن مجلس الأمن لن يرى ضـرورة أن تمدَّد ولاية القوة الأمنية المؤقتة لأبيي، التي تنتهي في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٨، فحسـب ولكن أيضـا أن يتواصـل الدعم المقدم إلى الآلية المشـتركة لرصد الحدود والتحقق منها.

وعلى الرغم من أننا ندرك جميعا أن أي بعثة من بعثات حفظ السـلام لا يمكن أن تنجح في نهاية المطاف إلا إذا كانت هناك عملية سياسية قابلة للاستمرار، ينبغي لنا أيضا أن نضع في اعتبارنا، كما ذكرت في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٨ أثناء المناقشـة التي أجراها مجلس الأمن، أن مجرد وجود قوة من هذا القبيل له في حد ذاته أثر في تحقيق الاسـتقرار. والقوة الأمنية المؤقتة لأبيي والآلية المشـتركة لرصـد الحدود والتحقق منها هما من الأمثلة على ذلك. ومن شـأن المجازفة بالمكاسـب الملحوظة المحرزة باتخاذ قرار متسرع بشأن الآلية أن تمثل مأساة.

ومهما كانت هذه الحقيقة مؤسـفة، قلما تقبل العمليات السـياسـية حلولا سـريعة. وهي تتطلب جهودا متواصـلة للتغلب على انعدام الثقة، ومسـاعدة أطراف النزاع على حصـول كل منها على دعم من يمثله للتسـويات التي تدعو الحاجة إليها، وفي نهاية المطاف، تحقيق الحلول الدائمة لمنازعاتها. وهذه هي

العملية التي ما فتئ الاتحاد الأفريقي يشارك فيها على مدى السنوات الماضية. وغني عن القول أنه لولا وجود القوة الأمنية المؤقتة لأبيي والآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، لما كان من الممكن تحقيق التقدم المحرز.

ويحدونا وطيد الأمل في أن يستجيب مجلس الأمن للنداء الذي أطلقه الاتحاد الأفريقي.

وأود مرة أخرى أن أسجل تقدير الاتحاد الأفريقي على التزامكم الرائع باستمرار توثيق الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وكذلك على جهودكم التي لا تكلّ من أجل تعزيز السلام الدائم والأمن والتنمية في القارة.

وسأكون ممتنا للغاية لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة على وجه الاستعجال على أعضاء مجلس الأمن للعلم واتخاذ إجراء بشأنها، حسب الاقتضاء.

(توقيع) موسى فقي **محمد**